من تراب الطريق!

(١٧٣) نقل الأعضاء ! (*)

أجل . قانون نقل الأعضاء لن يمنع التجارة فيها ! لا يوجد قانون فى العالم يمنع الجريمة ! لم تمنع قوانين حظر حيازة وإحراز المخدرات من التجارة فيها وتعاطيها ! ولم تحل القوانين العقابية على اختلافها دون وقوع جرائم القتل والسرقة والنصب والاختلاس والرشوة وخيانة الأمانة !

ومع ذلك يبقى السؤال عن أثر قانون نقل الأعضاء ذا طبيعة خاصة .. لأنه حسب المفهوم قانون ينظم ويضع القواعد والأسس والنظم لنقل مشروع للأعضاء تبرعا لا تجارة، وبشروط وضوابط تكفل - فى نظر المشرع - عدم الخروج بالنقل من مشروعية التطوع فى حالته التى تفيد المتبرع إليه ولا توقع ضررا كبير بالمتبرع .. فامتناع الضرر كلية محال، لأن كل عضو له منفعته المؤكدة لحكمة ارتآها الخالق عزّ وجلّ اهتدينا إليها أو عجزت بشريتنا للآن عن اكتشاف سرها وغايتها !

الثغرات المتخوف منها ثغرات عديدة، بعضها إلى القانون ذاته، وبعضها إلى الناس .. لا يوجد ولم يوجد التشريع الكامل المتكامل الذى لا ثغرة فيه أو لا طريقة لاختراقه أو الاحتيال عليه، أما الناس فهم الناس كما كانوا وكما هم وكما سيظلون فى كل عصر. مع الأثرة والحسابات الشخصية لن يعدم الناس الوسائل للالتفاف على القانون، يساعدهم على ذلك أن القانون الكامل المتكامل لا وجود له .

(*) المال ٢٠٠٨/١٢/٣

من ثغرات مشروع القانون المعروض الآن على مجلس الدولة، والتى سوف يترخص فيها الناس وينفذون منها، هلامية وعدم وضع ضوابط فعالة لحالة الضرورة التى تسمح بنقل الأعضاء، أو لإباحة التبرع للأجانب لصلة مصاهرة قد تفتح بابا آخر للنخاسة التى يباشرها بعض الأثرياء فى شراء الصبايا، والأخذ بالافتراض فى تحديد حالة الوفاة دون القطع فيما اختلف فيه الأطباء أنفسهم سيما فى حالة ما يسمى موت جذع المخ، وهى حالة تفرض نفسها بشدة فى حالة الأعضاء التى تتلف إذا لم تؤخذ فور الوفاة، مما يجعل افتراض الصواب فى أطباء ثلاثة برغم عدم الاتفاق العلمى أمراً جالبا للريب والظنون !

يبدو أيضا من ثغرات القانون والناس، أن افتراض الحياد يصطدم بأنه لا يوجد فى الدنيا ضمان مؤكد لحياد البشر، وأن توعية الأسر التى يعتمد عليها المشايعون للمشروع لن تكفى مع ضغط وجوع بل وكفر الفقر الذى سوف يفتح أبوابا لن تنغلق لتجارة الأعضاء استغلالاً لثغرات القانون وطبائع الناس وغول الفقر والحاجة !

المؤملون خيرا فى المستشفيات الحكومية، يجهلون أو يتجاهلون الحالة المتردية التى وصلت إليها هذه المستشفيات التى لم يشفع فى إصلاحها رقابة شكلية توضع على الورق . إنها مسألة آليات وذمم وطبائع وسلوكيات تراكمت على مدار السنين تهدر حقوق الأحياء فما بالك بالأموات أو بالمعوزين الذى يبيعون أعضاءهم من وراء الكواليس، وربما جاء السماسرة من ذات العاملين بالمستشفيات الحكومية التى يعد اللجوء إليها كالاستجارة من الرمضاء بالنار !

ظنى أن فتح درجة القرابة حتى الدرجة الرابعة، يفتح أبواب البيع، بينما قد لا يغطى الالتزام بالدرجة الأولى والثانية للقرابة - مقدار الحاجة إلى نقل الأعضاء. وهذه وتلك تثير بقوة وجوب وضع سياج صارم من الضمانات لا يغفل طبائع الناس ولا ضغوط الفقر فى بر مصر، أما إباحة التبرع للأجانب، فإن الاكتفاء لضبطها بصلة القربى والمصاهرة، لن يكون

كافيا دون معايير صارمة لمواجهة سوق النخاسة التى سوف تتفتح بقـوة لشراء زيجات توصلا إلى شراء أعضاء !!

أخطر الثغرات التى تهدد حائط الصد الذى يحاول المشروع إقامته أمام التجارة، يأتى من الناس ومن الإدارة المصرية .. لن يتنور الناس بين يوم وليلة، ولن يتخلص المعوزون من ضغط الفقر والجوع فـى لحظة، ولـن تتصلح حال الإدارة المصرية التى يعتمد عليها المشروع كثيرا - لمجـرد الرغبات الطبيعية والنوايا الحسنة ! .. راجعوا كيف تصدر شهادات الوفاة ذاتها، وكيف تسير الأمور فى أجهزة وزارة الصحة ومستشفياتها، لتعرفوا أننا نحتاج إلى كثير من الضوابط الحقيقية الفعالة قبل أن نفتح على فقرائنا نار جهنم !!